16
حزيران - 2022

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لادارة الصراع وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

الخلافات الداخلية والتحديات القانونية والسياسات المرتبكة تعيق صادرات الغاز الكوردي

مشكلة الكهرباء الازلية في العراق وانعكاساتها على الاستقرار المجتمعي

الاموال في اسواق العقارات الاجنبية كيف يخبئ الاوليغارشيون

مركز غداً لإدارة الصراع

- مركز صنع قرار غير ربحي وغير حكومي .
- يعنى بتطوير عملية صناعة القرار في العراق من خلال تطوير الافراد والاساليب والادوات
- يهدف الى رصد كل ما يتعلق بالشأن العراقي في مراكز التفكير العالمية ومراكز صناعة القرار وتقديم البدائل بشأنها.
- يتعامل مع القضايا من باب مصلحة العراق القومية العليا ويقترح تنسيقاً للمصالح مع البلدان الاخرى بما لا يضر بمصلحة العراق.
- يسعى من خلال دبلوماسية موازية الى خلق بيئة تعاون اقليمية لادارة الصراع.
- يساعد الفواعل الداخلية على خلق بيئة حوار مستدامة

غد
Tomorrow لإدارة الصراع

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مركز غداً لإدارة الصراع
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

فريق التحرير | IRAQCOPY Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري

د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

د. محمد عبدالله الشمري
د. باقر جواد كاظم
د. ايناس عبدالسادة

+9647905400123 ghadncenter@gmail.com

الخلافات الداخلية والتحديات القانونية والسياسات المرتبكة تعيق صادرات الغاز الكوردي

الكاتب:

كيت دوريان

وهي باحثة غير مقيمة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن وباحثة في معهد الطاقة.

المصدر:

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

https://agsiw.org/internal-squabbles-legal-challenges-and-muddled-policy-impede-kurdish-gas-exports/

التاريخ:

18 آيار 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - د. نصر محمد علي

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

العـراق نفسـه يمكنـه اسـتعمال غـاز إضافـي. إذ تحـاول حكومـة رئيـس الـوزراء مصطفـى الكاظمي تأميـن إمدادات بديلـة مـن الغـاز والكهربـاء لتحـل محـل الـواردات الإيرانيـة، والتي تمثل إشكالية بسبب العقوبات الأمريكية كما لايمكن الاعتمـاد عليهـا، ويعود ذلك، إلى حد ما، إلى حاجة إيران إلى غـاز إضافي خلال أوقات ذروة الطلب. يحرق العراق أكثر من نصـف الغـاز الطبيعـي الـذي ينتجـه إلـى جانـب النفـط الخام بسـبب عـدم كفايـة البنيـة التحتيـة، وهـو أسـوأ المخالفيـن فـي العام عندمـا يتعلق الأمر بحرق الغـاز الطبيعي. إذ أدرج تقرير تعقب أنشـطة حرق الغاز في العالم لعام 2020 التابع للبنـك الـدول العـراق بوصفه ثانـي أكبر دولة فـي حرق الغاز بعـد روسـيا. ويرقـى هـذا إلى إحـراق مصـدر ثميـن يمكن أن يـدر إيـرادات إذا ما تم تحويله إلى نقود ويسـاعد في تحجيم الـواردات المكلفـة. سـيكون من المنطقـي أن تتوصل بغداد واربيـل الـى اتفـاق مـا لمشـاركة مـورد متـاح ولكنـه لايخـدم أي هـدف إذا مابقـي فـي الأرض أو أطلـق في الهـواء. كما ان الطبيعة الطائفية للسـاحة السياسـية المضطربة في العراق غالبـاً مـا كانت تعلـو على المصلحة المشـتركة

كان قادة حكومة اقليم كوردستان في مهمة لتعزيز المنطقة شبه المستقلة في شمال العراق بوصفها مصدراً محتملاً للغاز الطبيعي إلى أوروبا. إذ تحدث مسرور البارزاني رئيس حكومة اقليم كوردستان، بعد وقت قصير من الغزو الروسي لأوكرانيا، في 24 شباط / فبراير في مؤتمر للطاقة في دبي حيث أعلن أن اقليم كوردستان يمكن أن يصبح مصدراً مهماً للطاقة لجيرانه والعالم. ونقل رسالة مماثلة في زياراته الاخيرة إلى لندن والدوحة وانقرة.

والمشكلة تكمن في أن اقليم كوردستان العراق لايملك غازاً طبيعياً في الوقت الحالي وأن انتاجه من النفط في حالة ركود. صحيح ان هناك امكانية لنمو قطاع الطاقة، غير ان جيولوجيا المنطقة معقدة، وبعض حقولها النفطية آخذة في التدهور بالفعل. ان الغاز الإضافي من حقل خور مور، الذي تعمل على تطويره اتحاد شركات بقيادة الإمارات العربية المتحدة، يفترض أن يكون متاحاً في العام 2023. غير ان اكتشافات الغاز الأخرى حتى الآن كانت قليلة ومتباعدة، وتحوي الحقول المكتشفة على غاز حامض ويحتوي على نسبة عالية من الكبريت، الأمر الذي جعل عملية تطويره مكلفة وصعبة تقنياً. ان المنطقة لاتنتج مايكفي من الغاز لاستهلاكها الخاص، إذ تعمل محطة الكهرباء بالقرب من الحدود التركية بجزء ضئيل من قدرتها لعدم وجود شبكة انابيب لنقل الغاز لتشغيلها.

تقدر وزارة الموارد الطبيعية في كوردستان ان الاقليم يمتلك 45 مليار برميل من احتياطيات النفط القابلة للاستخراج و25 ترليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة، والتي من شأنها أن تدعم زيادة الانتاج، على الرغم من ان نتائج الاستكشاف الأخيرة مخيبة للآمال. كما ويواجه قطاع الطاقة الكوردي عدداً من العوائق، ولاسيما الخلاف الذي لم يجد حلاً بعد مع الحكومة الاتحادية العراقية بشأن إدارة الموارد الطبيعية للإقليم والتحديات الطويلة الأمد لشرعية صادراته النفطية المستقلة.

كما **ان الخلافات السياسية الداخلية بين الحزبين الكورديين الرئيسيين تعيق بناء خط انابيب غاز يمكن أن يمتد في نهاية المطاف إلى تركيا من أجل تصديره إلى أوروبا، حيث تعد روسيا المورد الأبرز. يبحث الاتحاد**

الأوروبي بدأب عن بدائل للغاز الروسي، بيد ان حكومة اقليم كوردستان أمامها شوط لتقطعه قبل أن تتمكن من انتاج فائض الغاز للتصدير.

منذ أن اقرت حكومة إقليم كوردستان قانون النفط والغاز الخاص بها في العام 2007، نما انتاج النفط وصادراته إلى حوالي نصف مليون برميل يومياً من النفط الخام ونصف مليار قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي مع وجود مجال لتنمية كلا الموردين، وأكد مسرور البارزاني في منتدى الطاقة العالمي للمجلس الأطلسي في دبي في 28 آذار / مارس «سنصبح مصدراً صافياً للغاز إلى بقية أنحاء العراق وتركيا وأوروبا في المستقبل القريب وسنساعد في تلبية احتياجاتهم المتعلقة بأمن الطاقة». وكان قد وصف في وقت سابق «إمكانات الغاز الهائلة في الاقليم» خلال محادثات في العاصمة القطرية الدوحة. وأشاد رئيس الـوزراء البريطاني بوريس جونسون في لندن بالبارزاني «لجهوده في تقليل الاعتماد الغربي على النفط والغاز الروسي»، تبعاً لبيان صادر عن مكتب جونسون.

وقال البارزاني في دبي أن تطوير مصادر الطاقة في إقليم كوردستان لم يكن «رحلة سهلة». ويواجه قطاع الطاقة تحديات جديدة، على سبيل المثال، أبطل حكم المحكمة الاتحادية العليا في 15 كانون الثاني / يناير الأساس القانوني لسياسة الطاقة المستقلة لحكومة اقليم كوردستان. ورفضت الأخيرة الحكم ووصفته بأنه غير دستوري وذو دوافع سياسية. لكن في ظل غياب تسوية تفاوضية بين أربيل وبغداد، قد يبتعد المستثمرون عن كوردستان العراق.

يعد التأخير في تشكيل الحكومة العراقية لأكثر من ثمانية أشهر منذ الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول / أكتوبر عام 2021 عاملاً آخراً معقداً وهو أن أي قرار تتخذه حكومة تصريف الأعمال لتنفيذ حكم المحكمة الاتحادية قد يُبطل. وهنا يختلف مرة أخرى الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة البارزاني، وهو القوة المهيمنة في البنية السياسية لحكومة اقليم كوردستان، والاتحاد الوطني الكوردستاني، بشأن الرئاسة العراقية. ولايمكن تشكيل حكومة جديدة من دون اتفاق على مرشح مقبول لكلا الحزبين وحلفائهما في بغداد. ووقع قطاع النفط الكوردي

IRAQ COPY

فريسة للمناورات السياسية في بغداد بسبب عدم قدرة الأحزاب الكوردية المهيمنة على تشكيل جبهة موحدة ودرء الهيمنة الاتحادية.

ومما زاد الطين بلّة بالنسبة لحكومة اقليم كوردستان، فان التحويلات الفدرالية لنصيب الاقليم من الموازنة كانت غير منتظمة، فيما ما تزال اربيل وبغداد في نزاع بشأن تقاسم الايرادات. ومن دون تدفق ثابت لتمويل الفدرالي فان حكومة اقليم كوردستان تعاني في سبيل تغطية رواتب القطاع العام والمدفوعات المتأخرة لشركات النفط الأجنبية. وتبعاً لتقرير نفط العراق، تحتاج حكومة اقليم كوردستان الى 617 مليون دولار فقط لدفع رواتب القطاع العام المتضخم. **ونظراً لأن كوردستان تعتمد على نحو كلي تقريباً على تصدير النفط، فان مواردها المالية تتعرض لضغوط شديدة خلال في الأوقات التي تنخفض فيها أسعار النفط، وتتضخم ديونها للتجار والشركات النفط.**

وعندما انهارت أسعار النفط في العام 2020 مع بداية جائحة كورونا، صدرت حكومة اقليم كوردستان ما معدله 435 ألف برميل يومياً من النفط الخام عبر ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط بمعدل سعر 26.9 دولار للبرميل. **إذ يُباع النفط الكوردي بخصم مقارنة بالخام العراقي بسبب المخاطر السياسية التي ينطوي عليها ذلك، ويباع جزء كبير منه مسبقاً في دور التجارة الدولية، وهو مايرقى إلى مستوى الديون التي تتحملها حكومة اقليم كوردستان.**

وفر انتعاش أسعار النفط في أواخر عام 2021 فسحة لتنفس الصعداء. لقد أظهر تدقيق الحسابات المالية لحكومة اقليم كوردستان من جانب شركة ديلويت أن اجمالي الإيرادات لحكومة اقليم كوردستان قد ارتفع إلى 9.12 مليار دولار في العام 2021، أي مايقرب من ضعف إجمالي الأرباح في العام 2020. غير أن التزامات الديون، والمدفوعات للمشغلين الأجانب، ورسوم خطوط الأنابيب، ورسوم العبور استحوذت على حصة كبيرة من الإجمالي، لتصل إلى 3.96 مليار دولار أو 43 % من إجمالي الدخل لحكومة اقليم كوردستان في العام 2021. من المتوقع ارتفاع الإيرادات في العام 2022 حيث قفزت أسعار النفط إلى مستوى قياسي في آذار / مارس وتجاوز معدلها 100 دولا ر للبرميل في الربع الأول. ولكن حكومة

IRAQ COPY

اقليم كوردستان، عوضاً عن الانهاء التدريجي لديونها، قامت بالمزيد من مبيعات الدفع المسبق للنفط للمتداولين في الربع الأخير من عام 2021، والتي من شأنها أن تزود أربيل بالنقد مقدماً، بيد أنها ستدفع بديونها لدى المتداولين إلى عتبة 3.8 دولار، وهو الأمر الذي سيلغي وبنحو رئيس صافي أرباحها.

وقد بلغ معدل الانتاج الاجمالي من الحقول في اقليم كوردستان، بما في ذلك حقل قبة خورمالة، وهو جزء من حقل نفط كركوك شمال العراق، 458 ألف برميل في اليوم عام 2021، مقارنة بـ 470 ألف برميل في اليوم في عام 2020، على وفق بيانات كل حقل على حدة الواردة في تقرير نفط العراق. وقد سيطرت حكومة إقليم كوردستان على حقل نفط كركوك في العام 2014 من الدولة العراقية المشغلة له للحيلولة دون سقوطه في أيدي تنظيم داعش بعد انسحاب القوات العراقية من المنطقة، التي يطالب بها الكورد. وكانت النتيجة زيادة كبيرة في انتاج النفط الخاضع للسيطرة الكوردية إلى أكثر من 700 ألف برميل في اليوم لمعظم أوقات عام 2015. غير انه عاد إلى سيطرة شركة النفط الوطنية العراقية بعد فشل الاستفتاء على الاستقلال الكوردي عام 2017.

لقد أدى التباطؤ في أنشطة الاستكشاف والحفر في العام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وإحجام المشغلين الأجانب عن الالتزام بمزيد من الاستثمارات فيما ماتزال أربيل مدينة بمبالغ كبيرة، إلى مزيد من التراجع في الانتاج. ففي كانون الأول / ديسمبر عام 2021 كانت حكومة اقليم كوردستان مدينة بأكثر من 460 مليون دولار لخمس شركات نفط أجنبية، على وفق كشوفات الافصاح للشركات في ذلك الوقت، على الرغم من استئناف المدفوعات المنتظمة في أوائل عام 2022. ومن المتوقع أن ينتعش النشاط حيث أعلن المشغلون عن أرباح أعلى في الربع الأول من عام 2022، لكن الكثير منه سيعتمد على مدى سرعة منح وزارة الموارد الطبيعية الموافقة على المشاريع الجديدة. فقد اشتكت بعض شركات النفط الأجنبية من بطء عملية الموافقة والتوجيهات التعسفية من جانب الوزارة.

IRAQ COPY

إذ أبلغت الوزارة في تموز / يوليو 2021 الشركات الأجنبية أنه يتعين عليها إنهاء حرق الغاز في غضون 18 شهراً أو فرض عقوبات، وهو قرار مفاجئ له مايبرره لأسباب بيئية ولكنه يتطلب استثمارات في البنية التحتية لاتستطيع الشركات تحملها في أعقاب انهيار أسعار النفط عام 2020. وفي وقت سابق من ذلك العام أبلغ وزير الموارد الطبيعية كمال الأتروشي الشركات، من دون سابق انذار، ان جدول سداد فواتيرها زاد من 15 إلى 60 يوماً من تاريخ تقديم الفواتير. كما قام بخفض الحصة من الإيرادات الإضافية لسداد المتأخرات، وهي عملية حسابية تستند إلى ارتفاع أسعار النفط فوق مستوى معين.

وعندما فتحت حكومة اقليم كوردستان قطاع التنقيب والإنتاج لأول مرة أمام الشركات الأجنبية في العام 2007، فقد أعلن عنها بوصفها أفقاً جديداً تنطوي على امكانات نمو هائلة. واعتقد اشتي هورامي، الذي كان وزير الموارد الطبيعة في ذلك الوقت ومهندس سياسة الطاقة في حكومة اقليم كوردستان، ان الاقليم يمكن أن ينتج 1 مليون برميل في اليوم من النفط الخام. ومع مغادرته في عام 2019 خسر المشغلون الأجانب محاوراً عملياً، وتُركت الوزارة تسير على غير هدى تتجاذبها المصالح المتنافسة داخل صفوفها.

لقد أدى عـرض حكومة اقليم كوردستان لعقود مشاركة الانتاج للمستثمرين الأجانب إلى جذب شركات النفط المستقلة إلى المنطقة حيث واجهت منافسة قليلة من شركات النفط الكبرى، التي كانت تتطلع صوب احتياطيات النفط الأكثر انتاجاً والأقل تكلفة في أماكن أخرى من العراق. وهددت بغداد بإدراج الشركات في القائمة السوداء إذا استثمرت في إقليم كوردستان، وامتثلت جميع شركات النفط الكبرى باستثناء القليل منها. لقد كانت اكسون موبيل وتوتال الفرنسية (التي باتت اليوم توتال انرجي) وشيفرون استثناءات على الرغم من أن اكسون موبيل وتوتال موبيل وتوتال كان لهما حصص في تطوير حقول النفط العراقية.

لقد كانت انتقال إكسون موبيل إلى كوردستان العراق في العام 2011، عندما استحوذت على ست مناطق استكشاف، بما في ذلك احتمال الغاز، بمثابة انقلاب لحكومة إقليم كوردستان، التي شهدت رأس مال سياسي

في مشاركة شركات النفط الغربية الكبرى. ومع ذلك، **فقد تخلت شركة الطاقة الأمريكية الكبرى عن آخر أصولها المتبقية في كوردستان العراق بعد أن حفرت عدد من الآبار ولم تنتج نفطاً أو غازاً. إذ انسحبت في نيسان / ابريل بهدوء من بلوك بيرمام، التي تحتوي على موارد كبيرة تقدر بنحو 880 مليار قدم مكعب و 114 مليون برميل من النفط. كما أن إكسون موبيل بصدد الخروج من العراق تماماً مع بيع حصتها في حقل غرب القرنة 1 العملاق في جنوب العراق.**

وفي غضون ذلك، تستعد شركة توتال انيرجي لبيع حصتها البالغة 18 % في حقل نفط سرسنك في كوردستان العراق إلى الشريك الكندي شركة شامران. والتزمت الشركة الفرنسية، عوضاً عن ذلك، باستثمار 27 مليار دولار في قطاع الطاقة في العراق في أواخر عام 2021. وفي غضون ذلك، قامت شركة شيفرون بتقليص وجودها، الأمر الذي يترك لها حصصاً صغيرة فقط في تراخيص سارتا وقره داغ.

ومـن بين الشركات الأجنبية الكبرى، التي مـاتـزال موجود في كوردستان العراق، شركة غازبروم الروسية روسنفت ماتزال موجودة في كوردستان العراق، ويُعتقد أنها مدرجة في قائمة الاتحاد الأوروبي للشركات الخاضعة للعقوبات، الأمر الذي يثير الشكوك بشأن قدرتها على الاستمرار في العمل بسبب القيود المالية على التعاملات مع الشركات الخاضعة للعقوبات. وتدير شركة غازبروم حقل سرقلة النفطي في أقصى جنوب كوردستان في المنطقة التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكوردستاني. يعد دور شركة روسنفت أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية إذ تمتلك حصة أغلبية في خط تصدير النفط إلى تركيا جنباً إلى جنب مع شركة كار كروب، الشركة الكوردية العراقية التي تشغل أكبر حقل منتج في المنقطة وهو قبة خورمالة البالغة 150 ألف برميل في اليوم إلى جانب حقلين أصغر، ومصفاة للنفط. كما يوفر حقل خورمالة الغاز المصاحب لمحطة الطاقة غير المستغلة على نحو كامل في محافظة دهوك بالقرب من الحدود التركية.

يُنتج أغلبية نفط كوردستان من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ليس لديها الامكانات المالية الكبيرة التي تمتلكها شركات

IRAQ COPY

النفط العالمية الكبرى. من بين المشغلين الأجانب الأكثر نشاطاً في قطاع النفط هي دي أن أو النرويجية، وجينيل انيرجي، وشركة جولف كيستون، التي تستثمر بكثافة في كوردستان العراق ولايمكنها تحمل ترف الجلوس على أصول غير منتجة.

وقد تعرضت شركة جينيل انيرجي، وهي واحدة من أوائل الشركات الوافدة إلى قطاع الطاقة في كوردستان لضربة عندما قدمت وزارة الموارد الطبيعية إشعاراً للشركة في آب / أغسطس بإنهاء عقود مشاركة الانتاج الخاصة بها في حقول بينا وباوي ميران، وهما مشروعان بهما امكانات غازية هائلة لم يتم الشروع بهما بعد عشرة سنوات من منحها. وكان من المقرر أن يوفر الحقلين غازاً إضافياً لتلبية الطلب المحلي وربما إمداد تركيا أيضاً. بدأت شركة جينيل بإجراءات التحكيم، وهي خطوة قد تؤخر تطوير الحقلين اللذين تقول الشركة المسجلة في لندن أنهما يحتويان على احتياطيات غاز تقدر بـ 14.8 ترليون قدم مكعب و 130 مليون برميل من النفط.

يأتي معظم غاز كوردستان حالياً من حقل خور مور، الذي يديره اتحاد شركات بقيادة شركتي نفط الهلال ودانة غاز الإماراتية. وتوسعت الطاقة الانتاجية بعد أن حصل اتحاد الشركات على تمويل بقيمة 250 مليون دولار من المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية. وستسمح الأموال لاتحاد الشركات بمضاعفة الإنتاج البالغ حالياً 440 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم. وأفادت دانة غاز في نتائجها للربع الأول من عام 2022 أن خطط التوسع تتقدم، وان اتحاد الشركات على المسار الصحيح لتسليم الدفعة الأولى من الغاز في الربع الثاني من العام 2023. ومع تعليق العمل في حقول بينا وباوي وميران، **سيوفر توسعة حقل خور مور إمـدادات غاز إضافية إلى محطات توليد الكهرباء ويصدر بعض الفائض إلى مناطق أخرى من العراق وربما تركيا، بيد ان هذا يستلزم تمديد خط الأنابيب المقترح خارج دهوك إلى الحدود التركية، حيث يمكن ربطه بشبكة الأنابيب التركية.**

منحت حكومة اقليم كوردستان التي يهمن عليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، عقداً لمجموعة كار لتوسيع شبكة الانابيب المحلية، لكن

IRAQ COPY

حقل خور مور يقع في الأراضي التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، الذي عد تحرك الحزب الديمقراطي الكوردستاني بمثابة تجاوز وقد حصل على إذن بالعمل للمضي قدماً. وأفادت الأنباء بان الزعيم المشارك لحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل الطالباني أنه قال في 28 نيسان / أبريل «يجب توضيح العقود وفقراتها إلى أبناء شعب كوردستان، مضيفاً أنه إذا لم يستجب الحزب الديمقراطي الكوردستاني لمطالب الاتحاد الوطني الكورستاني فان خط الأنابيب سيمر على «جثته».

سيوفر خط الأنابيب المقترح، والذي يهدف إلى توسيع شبكة الإقليم من الأنابيب، منفذاً للغاز لعدد من الحقول ومحطات توليد الطاقة التي تعمل حالياً بالوقود السائل. إذ يزود حقل خور مور محطات توليد الكهرباء بالغاز في السليمانية وأربيل، لكنه غير متصل بدهوك، والتي تبلغ طاقتها أكثر من 1000 ميغاوات ولكنها تعمل فقط من 50 إلى 80 ميغاوات بسبب نقص المواد الأولية، تبعاً لمسؤولي وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كوردستان نقلاً عن تقرير نفط العراق.

وحددت طموحات تصدير الغاز لحكومة إقليم كوردستان في العام 2013، عندما أبرمت صفقة طاقة استراتيجية مع تركيا وتضمنت مبيعات غاز لتوريد 20 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. قامت تركيا، التي تعتمد بنحو كبير على روسيا، وبدرجة أقل على إيران، في امداداتها الغاز، بمد خط أنابيب الغاز إلى الحدود مع كوردستان العراق تحسباً لدفقات الغاز التي لم تتحقق بعد.

هناك تعقيد آخر محتمل ألا وهو قرار معلق من محكمة التحكيم الدولية بشأن قضية رفعتها بغداد ضد مشغل خطوط الأنابيب التركية الذي يسعى للحصول على تعويضات بقيمة 26 مليار دولار بسبب تمكين تصدير النفط الكوردي عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا في انتهاك لمعاهدة بين البلدين. **ومن المتوقع صدور القرار قبل نهاية العام وقد يحدد مصير خط أنابيب تصدير الغاز.**

العراق نفسه يمكنه استعمال غاز إضافي. إذ تحاول حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تأمين إمدادات بديلة من الغاز والكهرباء لتحل محل الواردات الإيرانية، والتي تمثل إشكالية بسبب العقوبات الأمريكية

كما لايمكن الاعتماد عليها، ويعود ذلك، إلى حد ما، إلى حاجة إيران إلى غاز إضافي خلال أوقات ذروة الطلب.

يحرق العراق أكثر من نصف الغاز الطبيعي الذي ينتجه إلى جانب النفط الخام بسبب عدم كفاية البنية التحتية، وهو احد أسوء المخالفين في العالم عندما يتعلق الأمر بحرق الغاز الطبيعي. إذ أدرج تقرير تعقب أنشطة حرق الغاز في العالم لعام 2020 التابع للبنك الدول العراق بوصفه ثاني أكبر دولة في حرق الغاز بعد روسيا. ويرقى هذا إلى إحراق مصدر ثمين يمكن أن يدر إيرادات إذا ما تم تحويله إلى نقود ويساعد في تحجيم الواردات المكلفة. سيكون من المنطقي أن تتوصل بغداد واربيل الى اتفاق ما لمشاركة مورد متاح ولكنه لايخدم أي هدف إذا مابقي في الأرض أو أطلق في الهواء. كما ان الطبيعة الطائفية للساحة السياسية المضطربة في العراق غالباً ماكانت تعلو على المصلحة المشتركة، وتشير الأحداث الأخيرة إلى المواجهة التي طال أمدها تعيق التقدم في تسييل الأصول التي ترى الفصائل كافة انه ينبغي تطويرها لصالح العراقيين كافة في جميع المناطق والمحافظات.

الحقيقة غامضة كالعواصف الترابية التي كانت تدور في أنحاء البلاد كافة على نحو متزايد. يقول البعض أن السبب وراء ذلك التصحر بسبب تغير المناخ. قد يساعد استعمال الغاز وتحقيق الدخل من خلال الصادرات على تنقية الهواء.

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

- أدى الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان من جهة والخلافات بين الحزبين الرئيسين في كوردستان (الاتحاد الوطني الكوردستاني، الديمقراطي الكوردستاني) بشأن قطاع النفط والغاز إلى هدر الكثير من الموارد والى ضعف موقف العراق في سوق الطاقة العالمي.
- ان قيام حكومة اقليم كوردستان بتصدير موارد الطاقة بنحو مستقل عن الحكومة الاتحادية أجبرها أن تبيع تلك الموارد بسعر أقل عن سعر البيع، الأمر الذي كبد العراق خسائر كثيرة بحيث توازي الخسائر الناجمة عن سعر الخصم حجم ديون كوردستان لدى الشركات. وهذا النهج مماثل لما قامت به حكومة الاقليم في السابق عند منحها العقود لشركات النفط الكبرى بشروط تفاوضية ميسرة مقارنة بالشروط التي تضعها الحكومة الاتحادية.
- على الرغم من الاستكشافات الحالية وآفاق الاستثمار الواعدة في كوردستان، إلا أنها تواجه العديد من العقبات تتمثل بكلف الاستخراج وجدودة النفط المستخرج والخلافات مع الحكومة الاتحادية والخلافات بين الحزبين.
- لابد من الاتفاق على سياسة موحدة فيما يتصل بموارد الطاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان على نحو يضمن الاستثمار الأمثل لهذا القطاع وتحقيق أعلى العوائد منه.
- ان الامتثال لقرار المحكمة الاتحادية الأخير، عبر التوصل إلى تسوية بشأن آلية تنفيذه، من شأنه ان يكون خطوة مهمة في سبيل توحيد سياسة الطاقة في العراق، ونقترح في

التوصيات والملاحظات:

هذا الصدد انشاء هيأة تضم ممثلين وخبراء عن الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان تتولى تنسيق سياسة الطاقة على أساس المصالح المشتركة وبما يخدم المصلحة العليا في العراق.

- وضع خطط عاجلة لاستثمار الغاز المصاحب، الذي يقدر بنصف ماينتجة العراق من الغاز الطبيعي، ووقف هدر هذا المصدر الثمين لسد الحاجة المحلية، ولاسيما في قطاع الكهرباء، وتعظيم العوائد من هذا المورد المهم.
- ان الاتفاق على سياسة طاقة موحدة سيعود بالنفع على الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان على السواء، إذ سيعزز من الموقف التفاوضي لكلا الطرفين وبيع هذه الموارد بأسعار موحدة والافادة من الموارد الإضافية في سداد الديون اصلاح البنية التحتية التي من شأنها زيادة كميات موارد الطاقة المصدرة.
- من الضروري الاستثمار الأمثل للبترودولار في سبيل تنويع قطاعات الاقتصاد العراق ككل، ودرء خطر خضوع العراق لتقلبات أسعار النفط والعرض والطلب.

مشكلة الكهرباء الازلية في العراق وانعكاساتها على الاستقرار المجتمعي

بعد مرور عقدين على سقوط تماثيل صدام حسين, لا تزال الحكومة العراقية تصارع من اجل توفير الكهرباء لشعبها على مدار الساعة

الكاتب:

مصعب الالوسي

باحث في شؤون العراق وايران والفصائل المسلحة الشيعية. حاصل على شهادة الدكتوراه من مدرسة فليتشر/ جامعة تافتس, ومؤلف كتاب ايديولوجية حزب الله المتغيرة.

المصدر:

منتدى الخليج الدولي

https://gulfif.org/iraqs-perennial-electricity-problem-and-its-implications-for-social-stability/

التاريخ:

29 ايار 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

ان الكهرباء هي احد السلع العامة التي تؤثر على المفاصل الحيوية للحياة اليومية للملايين وهي احد الاسباب وراء شيوع السخط تجاه الحكومة المركزية في بغداد. وبالرغم من ان الحكومة الحالية تحاول تخفيف الوضع عن طريق وضع خطط جديدة وعن طريق تنويع مصادر الطاقة, الا ان هذه الاجراءات ستثبت بانها حلول قصيرة الامد لمشكلة راسخة وتسوء يوما بعد يوم. لقد اثبتت الخطط التي وضعتها الحكومات العراقية مرارا لمعالجة مشكلة نقص الكهرباء ما هي الا وسيلة سهلة للمسؤولين لا ختلاس الاموال من خلال العقود المربحة وليست مهتمة في واقع الامر بتحسين حيوات المواطنين العراقيين. وتعزى الشحة في انتاج الطاقة الكهربائية في العراق كذلك الى الفشل في الافادة من الموارد الطبيعية للبلاد. يحرق العراق كميات كبيرة من غاز الميثان المصاحب لعمليات استخراج النفط. وفقا للبنك الدولي, فان العراق هو احد من بين سبع دول تسهم بنسبة حوالي ثلثي (65%) من اجمالي الغاز الذي يتم احراقه عالمياً. لقد احرق العراق في سنة 2017 وحدها اكثر من 600 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي, جاعلاُ منه ثاني اكثر بلد في العالم بعد روسيا في حرق الغاز. يدفع العراق لايران ثمان دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الايراني. بالمقارنة, تشير التقديرات الى ان تكاليف انتاج الغاز الطبيعي العراقي لا تتجاوز الدولارين لكل وحدة حرارية بريطانية. بالاضافة الى ذلك, فان ثلث انتاج الطاقة الكهربائية العراقي يعتمد على ايران بشكل كامل, وحتى هذا الثلث معرض للقطوعات بين الحين والاخر

ان السخط المجتمعي المتنامي الذي نراه في العراق اليوم يمكن ربطه بشكل مباشر بالعجز الحكومي وانعدام القدرة على توفير الخدمات الاساسية, ومن ضمنها الكهرباء, الى المواطنين. فقد ازدادت القطوعات في الطاقة الكهربائية خلال السنوات الماضية ومن المرجح ان تتكرر في هذا الصيف, لتضع ضغطا هائلا على الحكومة وتوتر من علاقتها مع الشعب العراقي.

بعد مرور عقدين على سقوط تماثيل صدام حسين, لا تزال الحكومة العراقية تصارع من اجل توفير الكهرباء لشعبها على مدار الساعة. عانى قطاع الكهرباء في العراق حتى قبل غزو عام 2003, لكن السنوات التسع عشرة الماضية شهدت ضعفا متزايدا في هذا القطاع نتيجة للفساد الحاد والاهمال الكلي. **لقد اثبتت الخطط التي وضعتها الحكومات العراقية مرارا لمعالجة مشكلة نقص الكهرباء ما هي الا وسيلة سهلة للمسؤولين لا ختلاس الاموال من خلال العقود المربحة وليست مهتمة في واقع الامر بتحسين حيوات المواطنين العراقيين**. نتيجة لذلك, بدلا من توظيف العراق للموارد التي يمتلكها, اصبح العراق اكثر اعتمادا على ايران لتلبية احتياجاته من الكهرباء.

أزمة متفاقمة

ان قطوعات الطاقة الكهربائية ولساعات طويلة اضحت جزءا لا يتجزا من الحياة اليومية في العراق ويتأثر بها جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية. ومما يزيد الامر سوءا هو الاتساع المستقبلي للفجوة بين كمية الكهرباء المتوفرة والطلب المحلي على الكهرباء. وكانت السنوات الخمس الماضية قد شهدت بالفعل تباينا بين الكهرباء التي تزود الحكومة بها المواطنين والطلب على الكهرباء من قبل العراقيين. حتى الان, **تجاوزت كميات الكهرباء المستهلكة ,والتي ارتفعت بنسبة ثلاثين بالمئة خلال هذه الفترة الزمنية, الجهود الحكومية الرامية لتلبية الطلب المتزايد. وتساهم القطوعات المستمرة في الطاقة الكهربائية في العجز الحكومي عن توفير الخدمات العامة الاساسية الاخرى مثل المستشفيات, المطارات, والبنايات الحكومية الاخرى والتي يتاثر العمل فيها سلبا نتيجة لانقطاعات التيار الكهربائي.**

هذه المشاكل ستتفاقم حتما على المدى القريب والبعيد. على سبيل المثال, سيضغط الصيف الحارق على قدرة العراق لتلبية الطلب المحلي. وقد لاحظ المراقبون في العام الماضي انه وفي الوقت الذي كانت تكافح فيه الحكومة لتلبية طلب المواطنيين من الطاقة الكهربائية, اصبحت المظاهرات والاحتجاجات اكثر تكرارا. وعلى المدى البعيد, سيصبح التحدي اكثر جدية. **فالبعض يقدر بان الطلب على الطاقة الكهربائية سيرتفع سنويا بمقدار عشر بالمئة, يقابل ذلك زيادة سنوية في نفوس سكان العراق تبلغ مليون نسمة, رافعا المعدل الكلي للطلب على الكهرباء للضعف بحلول سنة 2030.** في الوقت نفسه, تسعى الجماعات الارهابية لاستغلال سخط العراقيين على الحكومة عن طريق تخريب ابراج الطاقة الكهربائية حيث بلغ عدد الهجمات على خطوط نقل الطاقة ثمانية عشر هجوماً.

لعنة الفساد

يبقى الفساد المستشري السبب الرئيس وراء الانقطاع المزمن للكهرباء في العراق. فالعراق بحاجة ماسة الى تحديث الخطوط الانتاجية للكهرباء بصورة كلية – من التوليد الى النقل والتوزيع. كذلك, يحتاج العراق الى اعادة تأهيل الشبكة الوطنية التي تولد حوالي 15 الف ميغا واط, بالرغم من ان ذروة الطلب على الكهرباء تصل في بعض الاحيان الى 24 الف ميغا واط. وتوجد هناك علاقة بين رجال الاعمال, والسياسيين, والجماعات المسلحة المستفيدين من الوضع القائم والذي يضمن حصول كل حزب على حصته من العقود الحكومية. مليارات الدولارات يتم نهبها من الخزينة العامة عن طريق تضخيم اسعار مواد البناء, اما اولئك المسؤولون الذين يرفضون المشاركة في هذه الممارسات الفاسدة يكونون عرضة للتهديدات وغالبا ما يخسرون وظائفهم. الامر الذي يؤدي الى شحة في تزويد الطاقة الكهربائية وهدر للموارد الطبيعية ولاموال دافعي الضرائب من المواطنين. وفي تصريح لرئيس الوزراء العراقي ادعى فيه بان العراق انفق اكثر من 62 مليار دولار في سبيل اعادة الطاقة الكهربائية. في حين وضعت لجنة برلمانية رقما اعلى من الرقم الذي ذكره رئيس الوزراء, مقدرة بان العراق استثمر81 مليار دولار منذ عام 2005 من دون اي تحسن يستحق الذكر في حجم الانتاج او في كفاءة شبكة الكهرباء.

وتعزى الشحة في انتاج الطاقة الكهربائية في العراق كذلك الى الفشل في الافادة من الموارد الطبيعية للبلاد. على سبيل المثال, يتمتع العراق بمخزونات كبيرة من الغاز الطبيعي, لكن البلاد لاتمتلك القدرة على استخراج وتوظيف احتياطياتها الهائلة في مجال انتاج الطاقة الكهربائية. في الوقت نفسه, **يحرق العراق كميات كبيرة من غاز الميثان المصاحب لعمليات استخراج النفط. وفقا للبنك الدولي, فان العراق واحد من بين سبع دول تسهم بنسبة حوالي ثلثي (65%) من اجمالي الغاز الذي يتم احراقه عالمياً. لقد احرق العراق في سنة 2017 وحدها اكثر من 600 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي, جاعلاً منه ثاني اكثر بلد في العالم بعد روسيا في حرق الغاز.** ولو قدر للعراق استغلال الغاز الطبيعي المنبعث من ابار النفط بدلا من اهداره بهذه الطريقة, لتمكن من تحقيق توازن في مجال الطاقة وخفف قليلا من وطأة مشاكله الداخلية المتعلقة بالطاقة الكهربائية.

ان الفشل بتحقيق هذا الامر سيجعل من العراق اكثر اعتمادا على ايران للحصول على الغاز الطبيعي والكهرباء وباسعار مرتفعة. فوفقا لوزير النفط العراقي, احسان اسماعيل, **يدفع العراق لايران ثمان دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الايراني. بالمقارنة, تشير التقديرات الى ان تكاليف انتاج الغاز الطبيعي العراقي لا تتجاوز الدولارين لكل وحدة حرارية بريطانية. بالاضافة الى ذلك, فان ثلث انتاج الطاقة الكهربائية العراقي يعتمد على ايـران بشكل كامل, وحتى هذا الثلث معرض للقطوعات بين الحين والاخـر.** على سبيل المثال, عندما قامت ايران بتخفيض صادراتها الى العراق من الغاز من خمسين مليون قدم مكعب الى ثمانية ملايين ونصف المليون قدم بسبب الديون الغير مدفوعة, شهد جنوب ووسط البلاد موجة انقطاعات واسعة. وبالرغم من محاولة بغداد تنويع مصادر استيراد الطاقة الكهربائية من خلال اللجوء الى دول اخرى مثل السعودية وتركيا والاردن والكويت, الان التقدم في هذا المجال تعثر بسبب الخلافات حول موضوع التسعيرة. كما ان الخطة الحكومية لشراء الغاز الطبيعي من غير المقدر لها ان ترى النور في وقت قريب, حيث ان تهيئة البنى التحتية العراقية بالشكل الذي يتيح للبلاد استيراد الغاز

الطبيعي يحتاج الى استثمارات هائلة على المدى البعيد. في الوقت ذاته, **هناك حالة من الزيادة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي نتيجة للحرب الروسية الاوكرانية. لذلك فان مصدري الغاز مثل قطر على الارجح سيقومون باعطاء اولوية للعقود الحالية قبل التعاقد مع زبائن جدد.**

اخيرا, جزء من مشكلة الكهرباء في العراق يمكن تتبع جذورها الى اهمال موارد الطاقة المتجددة. نظرا لحدة اشعة الشمس في العراق, تحديدا في الاجزاء الغربية والجنوبية من البلاد, فان اكثر من نصف العراق يمكن ان يعتمد على الطاقة الشمسية لو قدر للعراق ان يوظف قدراته على استغلال هذه الطاقة. ان الطلب المتزايد على الكهرباء يمكن تلبيته من خلال الطاقة الشمسية واطئة الكلفة والتي توفر اكتفاءا ذاتيا. في الوقت الحاضر تخطط الحكوما لتوليد مابين 2.24 الى 7.5 غيغا واط من الطاقة المتجدد بحلول عام 2025. وقد تكون هذا الارقام حول مستقبل القدرة الانتاجية للعراق مبالغا بها بعض الشيء, حيث ان تسخير موارد الطاقة المتجددة سيواجه عقبات عديدة, فالعراق يفتقر الى سياسة محكمة في مجال الطاقة الشمسية, ويفتقر الى نظام قانوني قوي, ويفتقر الى القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي بسبب نظامه البيروقراطي المعقد. في نفس الوقت, يتوجب على الحكومة ان توازن بين رغبتها في تنويع مصادر الطاقة وبين اهدافها الاخرى, بما في ذلك التوزيع والنقل والجباية واعادة بناء البنية التحتية للكهرباء.

ان الكهرباء هي احد السلع العامة التي تؤثر على المفاصل الحيوية للحياة اليومية للملايين وهي احد الاسباب وراء شيوع السخط تجاه الحكومة المركزية في بغداد. وبالرغم من ان الحكومة الحالية تحاول تخفيف الوضع عن طريق وضع خطط جديدة وعن طريق تنويع مصادر الطاقة, الا ان هذه الاجراءات ستثبت بانها حلول قصيرة الامد لمشكلة راسخة وتسوء يوما بعد يوم. سيعاني العراقيين من صيف اخر لهاب من دون الحصول على القدر الملائم من الكهرباء. وفي الوقت الذي لايزال فيه اجراء تحسينات كبيرة لقطاع الكهرباء في العراق امرا بعيد المنال, فان احتمالية اشتعال التظاهرات سيزداد.

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

- اضحت ازمة الطاقة الكهربائية في العراق معضلة مزمنة ارهقت البلاد واستنزفت جزء هائل من ثرواتها وصارت احد ابواب الهدر والفساد ومصدرا لسخط الجماهير والغضب لدى عموم الناس.

- لم تسهم الخطط والحلول التي تم تبنيها وتطبيقها على مدى السنوات السبع عشر الماضية في تغيير واقع الازمة او حتى تخفيف وقعها, بل تحول انتاج الطاقة الكهربائية العراق مرهونا باستيرادات الغاز الطبيعي من ايران.

- لا تتوفر اليوم لدى السلطات العراقية حلول سريعة وفاعلة لمعالجة ازمة الكهرباء, حيث ان كل الحلول تحتاج الى استراتيجيات تكاملية بعيدة المدى.

- بدءا, على المدى القصير, يحتاج العراق الى تنويع مصادر استيراد الغاز الطبيعي من اكثر من دولة اقليمية, للتخلص من الاعتماد على الغاز الايراني الغالي الثمن والذي يصبح تصديره عرضة لمتغيرات سياسية تتغير مع تغير الرؤى والتوجهات الايرانية في المنطقة.

- الاسراع بربط شبكة الكهرباء العراقية بشبكات دول الاقليم الجغرافي والبحث عن استيراد الطاقة الكهربائية من اي دولة اقليمية توفر هذه الطاقة باقل الكلف.

- الشروع باستثمار حقول الغاز الطبيعي في العراق, واستثمار

التوصيات والملاحظات:

الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط من الابار العراقية, وتحويل هذا الغاز الى الاستهلاك المحلي لسد الحاجة الداخلية بدلا من الاستيراد المكلف.

- توظيف واستثمار مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية المتاحة بشكل كبير في العراق عن طريق استيراد التقنيات الخاصة بخزن ونقل وربط الطاقة المولدة من هذه المصادر ودمجها في منظومة الطاقة الكهربائية الوطنية.

- مراقبة ودعم وتقنين عمل المولدات الاهلية كاحد الحلول المؤقتة على المدى القصير, حيث يمكن للحكومات المحلية في جميع محافظات العراق لعب دور اكبر في هذا المجال, مثل ان تكون حصص الوقود المزودة لاصحاب هذه المولدات مشروطة بزيادة عدد الامبيرات الممنوحة لكل اسرة عراقية وباقل كلفة ممكنة. بالاضافة الى تشديد الاجراءات المتعلقة بفرض تاسيس بنية تحتية عصرية خاصة بمد وربط الاسلاك الكهربائية للتقليل من التشوه الناتج عن مد هذه الاسلاك بشكل عشوائي.

IRAQ COPY

الاموال في اسواق العقارات الاجنبية كيف يخبئ الاوليغارشيون*

تجارة الواجهات الوهمية التي تشهدها كردستان العراق

الكاتب:

زاك كوبلن

صحفية مستقلة تقيم في شمال فيرجينيا

محققة في مشروع المساءلة الحكومية المعني بحماية فاضحي المخالفات

بسمة حمادي

المصدر:

ذي اميريكان بروسبيكت

https://prospect.org/power/how-oligarchs-stash-money-in-foreign-real-estate/

التاريخ:

6 نيسان 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري

ملخص تنفيذي

يبدو ان رئيس اقليم كردستان يمتلك الكثير من الوسطاء العاملين في مجال اخفاء الاموال. وبين مدينة ماكلين في ولاية فيرجينيا الى مدينة دبي, حددت الامريكان بروسبكت حوالي 300 عقار, والتي تبلغ قيمتها مشتركة مئات الملايين من الدولارات, تعود ملكيتها الى اقارب الرئيس الكردي ومساعديه. ووفقا لاحد سجلات المحاسبة المسربة والتابعة لقاعدة بيانات عقارات دبي, والتي حصل عليها مركز دراسات الدفاع المتطور, فان سالار حكيم, زوج العمة الراحلة لرئيس الاقليم , هو اكبر مالك عقارات عراقي في مدينة دبي. حيث يرتبط اسمه بحوالي 288 شقة مختلفة ضمن ناطحات السحاب في داخل المدينة, بما في ذلك سدس الوحدات في برج الغراند.

يتفاخر محامي العقارات دان ووذرز على صفحته الرسمية بقدرته على اخفاء اموال زبائنه. من الشركات الخارجية الى الائتمانات الخاصة, يقدم دان لزبائنه الاثرياء جدا استراتيجيات قانونية خلاقة «تحضى فيها خصوصيتهم وحمايتهم من اي مساءلة باهمية استثنائية».

اخفاء الثروات يحدث غالبا لاسباب غير مشروعة, مثل التهرب الضريبي وغسيل الاموال, او على الاقل لاسباب مشبوهة مثل استغلال الثغرات القانونية لابقاء الفواتير الضريبية متدنية. هذا النوع من الخدمات جذاب للحكام المستبدين والسياسيين الفاسدين ممن هم بحاجة الى اخفاء حقيقة كمية الامـوال التي قاموا بسرقتها عن مواطنيهم. منذ الغزو الروسي لاوكرانيا, ازداد تسليط الضوء على الاذي الذي تسببه عمليات اخفاء الاموال, لكن الاثرياء الروس ومجرمي الحرب ليسوا الوحيدين الذين يمتلكون اموالا يرغبون في اخفائها.

ويبدو ان احد زبائن المحامي دان ووذرز هي عائلة نيجرفان بارزاني, زعيم اقليم كردستان العراق. العائلة التي تحكم المنطقة شبه المستقلة في شمال العراق منذ عقود طويلة وهي اشبه بعائلة مالكة, **تراكم ثرواتها عن طريق تهريب النفط, الاتصالات, وصفقات بيع وشراء العقارات**. في شهر ديسمبر الماضي, كشفت الامريكان بروسبيكت كيف استغل ابن عم رئيس اقليم كردستان, مسرور بارزاني, والذي يشغل منصب رئيس الوزراء, قوانين السرية الامريكية لاخفاء شراءه عقارا بملايين الدولارات في مدينة ميامي. (نفى السيد بارزاني هذه الادعاءات). وبالرغم من البارزاني لم يقم باحتلال بلد مجاور, لكن برقيات وزارة الخارجية الامريكية, والتي تم تسريبها عن طريق ويكي ليكس, وثقت كيف ان الدولة الكردية تعمل على الفساد المنظم.

وكما هو الحال مع ابن عمه, يمتلك الرئيس الكردي عقارات خارج البلاد بشكل سري. لكن, في هذه الحالة, فان اسمه لايظهر على اي من سندات الملكية بشكل مباشر. بدلا عن ذلك, فان هذه الاصول مخفية خلف شبكات معقدة من الائتمانات والوسطاء, بما في ذلك الموظفين العاملين لديهم واصدقاء وافراد من العائلة.

وهنا تبرز الحاجة الى خدمات المحامي ووذرز.

لا يوجد تعبير مناسب باللغة الانكليزية العامية لوصف الاشخاص الذي يقومون بتسهيل اخفاء الاموال او تسجيل شركات او ممتلكات باسمائهم بغرض التستر على هوية المالك الحقيقي. هناك شريحة واسعة من الافراد, من المتجارين بالقطع الفنية الى المحاسبين, لديهم القدرة على تقديم مثل هذه الخدمات, باستخدام طرائق تضفى الغطاء القانوني على هذه الاعمال. ولكن مواطنين من دول اخرى لها تاريخ مع فضائح الفساد مثل البرازيل استحدثوا طريقة بسيطة لوصف هذه المهنة. حيث يعرف الوسطاء الماليون من هذا النوع بتسمية «لارينجاس, والتي تعني البرتقال باللغة البرتغالية. ان القاسم المشترك الذي يجمع مشاريع الفساد سواء في البرازيل او الولايات المتحدة او روسيا او في كردستان العراق هو التمويه الذي يتولى امره «قطاع اللارينجا».

لقد رفض ممثلو كل من المحامي ووذيرز و نيجرفان بارزاني الاجابة على طلباتنا للتعليق عن الموضوع, ومن غير الواضح فيما اذا كانت هناك اي قوانين تم التجاوز عليها, **ولكن يبدو ان الرئيس الكردي يمتلك الكثير من الوسطاء العاملين في مجال اخفاء الاموال. وبين مدينة ماكلين في ولاية فيرجينيا الى مدينة دبي, حددت الامريكان بروسبكت حوالي 300 عقار, والتي تبلغ قيمتها مشتركة مئات الملايين من الدولارات, تعود ملكيتها الى اقارب الرئيس الكردي ومساعديه.**

ويمكن تقفي بداية الاثر من موتورم درايف, الشارع الذي حصل على تسميته من جندي تابع للكونفيدرالية من شمال فرجينيا. دان ووذيرز, محامي اخفاء الامـوال, بذل جهدا كبيرا لاخفاء هوية المالكين لاربعة عقارات متجاورة في هذا الشارع, والتي بلغ سعر شراءها مجتمعة اكثر من 20 مليون دولار.

يوجد هناك اغطية متعددة للسرية. فعلى الموقع الاليكتروني لمخمن العقارات في المقاطعة, تم تسجيل ملكية هذه العقارات تحت عبارة «مؤتمنة بواسطة ووذرز, او «محجوبة بناءا على الطلب». في حين تظهر سندات الملكية للعقارات الاربعة بوقوعهما تحت سيطرة مؤتمنين اثنين على صلة ببعضهما وهما موتروم و دولاني, بالاضافة الى شركة مجهولة الهوية. هذه المنظومة بمجملها تم اعدادها وادارتها بواسطة المحامي

ووذيرز.

الترتيب اعلاه هو طريقة فعالة للتعتيم, لكن السجلات القديمة تكشف اسم الشخص الحقيقي المرتبط بالمشتريات. احد هذه الممتلكات تم تحويلها الى موتروم للائتمان بواسطة نبيلة مصطفى. حتى هذا الاسم تم وضعه من اجل التمويه. **كون نبيلة مصطفى تعرف باسم اخر, الا وهو نبيلة البارزاني. وهي زوجة رئيس اقليم كردستان.**

وهناك شبكة اخرى مشابهة مشتركة في شراء وبيع اصول اخرى في المناطق المجاورة. بمساعدة نفس المحامي, على الاقل هناك عقاران اخران, بقيمة 3 ملايين دولار, مسجلة باسم كأتمان بادارة مصرف البلو ريدج. مرة اخرى, اسماء المالكين تم حجبها عن الموقع الاليكتروني**, لكن الائتمان يتم تشغيله بواسطة رجل يدعى جمال سندي. واكد مصدر على معرفة باسرة البارزاني ان السندي كان موظفا لدى الرئيس الكردي, وهو ما يجعله وبشكل مؤكد تقريبا احد الواجهات تمويه واخفاء الاموال**. ومنح السندي ايضا المحامي ووذرز صلاحية لشراء عقار ثالث بمبلغ يقارب المليون دولار. وكما هو الحال مع مجموعة العقارات الاخيرة, هذه ايضا ترتبط باحد اقارب نيجرفان البارزاني. ويظهر اسم احد اخوته على وثائق تحويل الملكية الى شركة ومصرف البلو ريدج.

ان مبلغ 24 مليون دولار هو مبلغ كبير من المال, لكنه مبلغ طفيف اذا ما تم مقارنته بمجموعة الممتلكات المخبأة في الخارج.

وفقا لاحد سجلات المحاسبة المسربة والتابعة لقاعدة بيانات عقارات دبي, والتي حصل عليها مركز دراسات الدفاع المتطور, **فان سالار حكيم, زوج العمة الراحلة لرئيس الاقليم , هو اكبر مالك عقارات عراقي في المدينة. حيث يرتبط اسمه بحوالي 288 شقة مختلفة ضمن ناطحات السحاب في داخل المدينة, بما في ذلك سدس الوحدات في برج الغراند المطل على المياه وذو المسبح اللامتناهي الكبر.** (عندما تم الاتصال بسالار حكيم فانه اكد امتلاكه لهذه العقارات, لكنه رفض التعليق على اي امر اخر).

من الصعب تحديد سعر هذه الاصـول العقارية, لكن ارخـص هذه العقارات المشابهة لتلك العائدة لسالار حكيم يبلغ ثمنها مئات الالاف من

الدولارات. وبعضها الاخر يزيد سعره عن ذلك. وبكل تأكيد, **ان ممتلكات زوج عمة رئيس الاقليم مجتمعة تصل قيمتها اكثر من 100 مليون دولار على الاقل وتدر الملايين من الدولارات على شكل ايجارات كل شهر**.

ومن الصعب تخيل سبب مشروع وراء امتلاك سالار حكيم هذه الثروة. صحيح ان الرجل هو مصرفي ناجح و رئيس بنك كوردستان الاسلامي الدولي, لكن الوثائق المالية العامة للمصرف لا تشير الى انه يخلق ارباحا او يمنح رئيسه مرتبات تمكنه من شراء مثل هكذا عقارات. ولا يبدو ممكنا ان تكون هذه الممتلكات هي استثمارات شرعية للبنك. ويوضح اخر تقرير سنوي متاح للبنك ان العقارات الوحيدة التي يمتلكها البنك في في داخل كردستان العراق والتي تصل قيمتها الى 16 مليون دولار.

ومهما يكن من الامر, فان عملية اخفاء الاموال المتاتية من اسواق التأمين المزورة, اوتهريب النفط, او من العقود المشبوهة تشبه تماما ما قام به سالار حكيم.

الموارد المالية التي يمتلكها سالار متشابكة بشكل كبير مع تلك التي يمتلكها اقاربه. حيث يمتلك شقيق اخر من اشقاء رئيس اقليم كردستان جزءا من البنك الذي يديره سالار حكيم, ومؤخرا قام ابن رئيس الاقليم ببيع اكثر من ثلاثين مليون دولار من حصصه في البنك.

لا ترغب الولايات المتحدة بالتحول الى امارات عربية متحدة اخرى, متخمة باموال السياسيون الفاسدون, ومهربي المخدرات, وتجار السلاح. لكن الاستراتيجيات التي تستخدمها عائلة رئيس اقليم كردستان لجمع العقارات في الولايات المتحدة سرا هي نفس الادوات التي يستخدمها الاوليغارشيون الاخـرون, بما في ذلك الامريكان منهم والـروس, لاخفاء ثرواتهم هناك. والولايات المتحدة بطريقها لان تصبح ملاذ امن اخر وجنة للجريمة والفساد.

لحسن الحظ, بعض الاصلاحات مطروحة على الطاولة في الوقت الحاضر. حظر نشاط سماسرة اخفاء وتمويه هويات المالكين الحقيقين للاموال و فرض الاعلان الصريح الشامل عن المستفاد الحقيقي من ملكية كل عقار او شركة في الولايات المتحدة سيكون خطوة ممتازة, لكن الانعطافة

الحقيقية ستكون في تشريع قانون التمكين. مشروع القانون هذا الذي تقدم به عدة اعضاء من اعضاء مجلس النواب الامريكي بعد الكشف عن اوراق باندورا, سيفرض على سماسرة ووسطاء الاخفاء العمل بالمتطلبات الضرورية الاساسية. «اذا ما دخل الزبون من الباب وطلب منك تأسيس شركة, او طلب منك ان تكون مؤتمنا على املاكه, فيتوجب عليك ان تعرف مع من تقوم بالتعامل انت», يقول سكوت غريتاك, مدير مكتب تحالف الشفافية الدولية في الولايات المتحدة. على الاقل, فان ذلك سيعني الجمع والابلاغ عن معلومات مهمة عن الزبائن الى الخزانة وهو ما يمكن استخدامه للحماية من غسيل الاموال وتمويل الفساد.»

ان الدور الذي لعبه الغرب في استضافة اموال بوتين واوليغارشياته اثبت بدون شك ان التعتيم المالي المستخدم لتسهيل الفساد هو اكثر من مسألة ثانوية تتعلق بالحكم الرشيد. وزارة العدل الامريكية قامت بانشاء قوة مهام خاصة للتركيز على الفساد الروسي, ولكن هناك اكثر من سبب يفرض عليهم استهداف الفاسدين من دول اخرى ضمن هذه العملية. «يتوجب علينا ان لا نترك هذه الجهود تختم بحجز الاموال القذرة والممتلكات العائدة للقادة الفاسدون التابعون لبلد معين, « يقول غريتاك. «لنذهب وراء كل هؤلاء الذي يسرقون من شعوبهم ويغسلون هذه الاموال في الولايات المتحدة.»

الهوامش:

* يستخدم مصطلح الاوليغارشية لوصف الفئات التي تراكم ثرواتها من خلال استغلالها واستثثارها للمناصب والمواقع السياسية

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

- الاسراع بتشريع قانون من «اين لك هذا» لمراقبة اصول وامـلاك كبار رجـالات الـدولـة والاحــزاب والشخصيات السياسية وموظفي الخدمة المدنية والمدراء العامين وكيفية حصولهم عليها وذلك للحد من عمليات الفساد والنهب والاستثراء غير المشروع.
- التعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة بالامن المالي ومكافحة غسيل وتهريب الاموال وتمويل الارهاب واستخدام قنواتها والياتها لمتابعة ورصـد ومصادرة واستعادة الاموال العراقية المنهوبة.
- الزام اقليم كردستان بتسليم عوائد مبيعات النفط المصدر من الاقليم والعوائد الكمركية التي تفرضها المنافذ الحدودية وكما حدد ذلك قانون الموازنة المالية العامة.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها مركز غداً لادارة الصراع في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها .

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من :

- **ملخص تنفيذي** : وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المركز فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات** : وهي تمثل راي المركز ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو ، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المركز حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المركز مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً
Tomorrow لإدارة الصراع

مركز غداً لإدارة الصراع

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks